آراء «عيسى بن عمر» النحويّة ورواياته
في كتاب سيبويه
دراسة وصفيّة نحويّة

|

إعداد:

د. محمد سعد محمد أحمد

أستاذ النحو والصرف المساعد. قسم اللغة العربية. الكلية الجامعيّة برنية - جامعة الطائف. المعار من قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة الخرطوم.

mohammedahamed36@yahoo.com.

د. محمد الطيب البشير بابكر

أستاذ النحو والصرف المساعد. قسم اللغة العربية. كلية التربية-جامعة الخرطوم.

mohammedaaba1984@gmail.com.

مستخلص

قامت هذه الدراسة على إبراز آراء عيسى بن عمر الثقفي النحويّة ورواياته في كتاب سيبويه، والنظر فيها بعين الفحص والتمحيص والتصنيف؛ ممّا دفعنا دفعاً لهذا البحث أسبقيّة الرجل في بسط القياس والتعليل في النحو، وعدم وصول مصنَّفٍ خاصٍ بالنحو

Abstract

This study aims to highlight the grammatical views of Isa Ibin Omar Al-Thaqafi and his narrations in Sibawayh's book, and to consider them with examination, and classification. What motivated me to this research was the man's primacy in the simplification of measurement and explanation in grammar, the failure to reach us with a grammar workbook attributed to

إلينا يُنسب لهذا العالم الجليل، وتناثر آرائه في الكتب المختلفة خاصة «كتاب سيبويه»؛ لهذا تهدف الدراسة إلى: محاولة إظهار الرؤى النحويّة لأحد السابقين الكبار في الدرس النحويّ في إمام كتب النحويين. وقد تمدّد ذكر عالمنا الجليل في كتاب سيبويه بين قسمين أساسيين: قسم يحمل آراء نحويّة أو صرفيّة، وقسم يحمل روايات أو نقلاً له عن العرب أو عن شعرائهم، وفي كلا القسمين قد نجده منفرداً في الأمر أو مشتركاً مع علماء آخرين، وتفصيل الحديث في موقعه المحدد من البحث سيبيّن ذلك وغيره من المتعلّقات. هذا، واتَّبعت الدراسة المنهج الوصفيّ والاستقرائي. ولعلَّ من أهمَّ ما توصَّلتْ إليه الدراسة من نتائج ما يلي: انحصار آراء عيسى بن عمر في إمام كتب النحويين في الجانب النحوي، ولم يرد له رأيٌ صرفيٌّ إلّا في رواية التخفيف بحذف الهمزة، انفراد عيسى بن عمر ببعض الآراء النحويّة، بروز رأيه النحويّ أحياناً من خلال قراءته للقرآن الكريم أو من خلال رواية قراءة العرب لبعض الآيات.

كلمات مفتاحيَّة:
كتاب سيبويه - عيسى - النحويَّة.

this great scholar, and the scattering of his views in various books, especially “Sibawayh’s book”. Therefore, the study attempts to show the grammatical visions of one of the great predecessors in the grammatical lesson at Imam Books for Grammarians. Mention of our great scholar was extended in Sibawayh’s book between two main parts: a section that carries grammatical or morphological opinions. And a section carrying narrations or quotations from the Arabs or their poets, and in both sections we may find it alone in the matter or in common with other scholars, and the detail of the hadith in its specific location in the research will show that and other related matters. The study will employ descriptive and inductive method. The study has revealed a number of findings, the most important of which are: the opinions of Isa Ibn Omar on Imam of grammarians’ books were almost limited in grammatical aspect, and there had been no morphological opinions of him reported except in the novel of “Takhfif” with omit of “Hanza”. Isa Ibn Omar had unique grammatical opinions such as his conjugation and alteration of some verbs. Grammatical opinion was sometimes extracted through reading Holy Quran or through narration of Arab reading for some verses.

Key words:
Sibawayh’s book - Isa - the grammatical.

المقدمة:

كلُّ علمٍ من العلوم أو فنّ من الفنون كائنٌ حيّ يخضع لما يخضع له الأحياء من سنن الحياة؛ فيبدأ جنيناً فرضيعاً فطفلاً فيافعاً ففتى فشاباً فرجلاً اكتمل بناؤه. وهذا التدرّج المعهود انطبق على نشأة النحو العربيّ؛ فقد بدأ يسيراً عاماً ثم اكتمل عود قوامه فيما بعد(١).

وتقول معظم المصادر بأوّليّة أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان في هذا العلم(٢)؛ قال ابن سلّام الجمحي: «وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود؛ وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن نفاثة بن حلس ابن ثعلبة بن عدي بن الدئل، وكان رجل أهل البصرة، وكان علويّ الرأي»(٣). ويقول أبو الفرج الأصفهاني عنه: «وهو كان الأصل في بناء النحو وعقد أصوله»(٤).

أمّا أسباب وضع النحو وظهوره فلعل دافعها الأول وباعثها الأكبر انتشار اللحن على الألسنة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية وتمددها ومخالطة العرب غيرهم؛ وقد بدأ هذا الوباء قليلاً نادراً في صدر الإسلام ثم أخذ يتسع وينتشر كلما تقدّمنا منحدرين مع الزمن، وقد خُشي على القرآن الكريم والعربيّة منه(٥).

وتعدُّ المدرسة البصرية أوّل المدارس النحوية على الإطلاق، وهي التي أقامت أركان النحو ورفعت عماده ووضعت مقاييسه وعلله. وقد تعهد البصريون هذا العلم بالرعاية قرابة قرن من الزمان كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية

(١) انظر من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، طبعة مكتبة الفلاح، ص٤.

(٢) انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العنصرية، ط١، بيروت - ١٤٢٤هـ، ج١ ص٤٩، وانظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، ج٢ ص٢٢، وانظر أخبار النحويين – أبو طاهر البزّار: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، تحقيق: مجدي فتحي السيّد، طبعة دار الصحابة للتراث، ط١، طنطا - ١٤١٠ه، ص٢٣.

(٣) طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني – جدة، ج١ ص١٢.

(٤) الأغاني أبو الفرج الأصفهاني: علي بن الحسين، تحقيق: د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين والأستاذ: بكر عباس، طبعة دار صادر، ط٣، ٢٠٠٨م، ج١٢ ص ٢١٥.

(٥) انظر من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ص٨.

الأشعار والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر، فكان حينها ما من علمٍ متصلٍ بعقلٍ ونظر إلا والبصريون أصحابُهُ، وما من علمٍ متصلٍ بروايةٍ وخبر إلا والكوفيون روادُهُ، ثم تكاتف - من بعد ذلك - الفريقان على استكمال قواعده، واستحثّهما التنافس الذي جدّ بينهما واستعرت ناره ردحاً من الدهر ينيف على مائة سنة خرج بعدها هذا الفن تام الأصول كامل العناصر(١).

وقد وضع أبو الأسود الدؤلي– كما مرّ -اللبنات الأولى في هذا العلم، ثم تلت بعد ذلك أجيال البصريين تباعاً؛ فقد اشتغلت فيه بعد أبي الأسود طبقتان من البصريين حتى تأصّلت أصول كثيرة وعرفت بعض أبوابه؛ فالطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود استمرت في تثمير ما تلقته عنه، ووُفّقت إلى استنباط كثيرٍ من أحكامه، وقامت بقسط في نشره بين الناس، وكان من أفذاذ هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر العدواني، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية(٢).

أمّا الطبقة الثانية فقد كانت أكثر عدداً من سابقتها، وكانت أوفر منها حظاً في هذا الشأن؛ فازدادت المباحث لديها، وأضافت كثيراً من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها فجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط، واستطاعت التصنيف فدونت فيه بعض كتب مفيدة، وكان من رجال هذه الطبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء(٣).

إذاً عالمنا الجليل عيسى بن عمر الثقفي يُعدّ من السابقين في الدرس النحوي؛ فهو من الجيل الذي تتلمذ على يدي تلاميذ أبي الأسود الدؤلي أوّل من ينسب إليه نشأة علم النحو العربي أو على تلاميذهم، وهو من أوائل العلماء الذين بسطوا القياس والتعليل كما سيأتي.

وتلا هذه الطبقة الثانية من البصريين الجيل الذي تكاملت على يديه أركان النحو

(١) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م، ص٣١.

(٢) انظر المرجع السابق، ص٣٢.

(٣) انظر المرجع السابق نفسه، ص٣٣.

العربي في القياس والتعليل والضبط وغير ذلك؛ والمعني بذلك أفذاذ أئمة البصريين الخليل بن أحمد وسيبويه وأبي زيد الأنصاري ويونس بن حبيب؛ أمّا الخليل فهو يُعدّ إماماً في هذا العلم وفي غيره؛ فقد كان عقله من العقول الخصبة النادرة، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاماً ويستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح له أبوابه الموصدة، وحقاً ما قاله ابن المقفع فيه: من أنّ عقله كان أكثر من علمه، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويحوز لنفسه منه كل ما يبتغي من ثراء في التفكير ودقة في الاستنباط تذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورفعه لصرح النحو ورسمه المنهج الذي ألف عليه معجم العين أول معجم في العربية(١). وهو أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه؛ فكلّما قال سيبويه: سألته أو قال من غير أن يذكر المسؤول والقائل يُعلم أنّه يعني الخليل(٢).

أمّا سيبويه فهو تلميذ الخليل الذي لازمه ودوّن عنه كلّ ما قاله تقريباً، ومع ذلك فإنّه تتلمذ على غيره كعيسى بن عمر الثقفي، ويونس وغيرهم، ووضع كتابه المعروف بالكتاب، الذي طار طائره في الآفاق وملأ الدنيا وشغل الناس وهو المصدر الرئيس والأساس الذي بُنيت عليه كل المصادر اللاحقة(٣).

ثم تتابعت بعد ذلك أجيال العلماء البصريين الذين صنفوا المصنفات على مرّ العصور؛ ففي من أتى من بعدُ الأخفش الأوسط الذي يُروى أنّه أوّل من فتح باب الاختلاف على سيبويه وأستاذه الخليل، وهناك قطرب محمد بن المستنير، ثم يأتي من بعدهم أبو عمر الجرمي والمازني، ثم المبرد صاحب كتابي الكامل والمقتضب وأصحابه أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر بن السراج، ويتبعهم من بعدُ أبو سعيد السيرافي(٤).

وقد قام نهج البصريين على أسس راسخة؛ إذ طلبوا في قواعدهم اطرادها ، وأن

(١) انظر المدارس النحوية شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، طبعة دار المعارف، ص٣٠ ٣١.

(٢) أخبار النحويين البصريين، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م، ص٣٢.

(٣) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٢٢.

(٤) انظر المصدر السابق، ص٩.

تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً؛ أما من حيث الاطراد في القواعد فقد تشددوا فيه تشدداً جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطئوه أو أولوه؛ وأمّا من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى: رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطي وهذيل وبعض عشائر كنانة.وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنّه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلّا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم(١).

وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما؛ إذ طلبوا لكل قاعدة علّة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسواعِللاً وراءها. وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حدٍ؛ بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب ويحمل عليها حملاً، فهي المعيار المحكم السديد(٢).

وبعد زمان ليس بقصير ظهرت المدرسة الثانية في النشأة وهي المدرسة الكوفية، وقد انشغل علماء الكوفة بادئ الأمر بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه، وعنوا بالقراءات ورواياتها حتى اشتهر منهم عاصم وحمزة والكسائي، واهتموا أيضا برواية الأشعار والأخبار، فتركوا المجال لعلماء البصرة الذين حازوا فضل السبق في علم النحو والصرف(٣).

(١) انظر المدارس النحوية شوقي ضيف، ص١٨ ١٩.

(٢) انظر المدارس النحوية شوقي ضيف، ص١٩ - ٢٠.

(٣) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة الفيروزآبادي، ص١٠.

وتذكر المصادر أنّ أوّل نحويّ كوفي هو أبو جعفر الرؤاسي الذي طلب العلم في البصرة على أئمتها، فقرأ على أبي عمرو بن العلاء وعلى عيسى بن عمر الثقفي، ويقال أنّه كلّما وردت في كتاب سيبويه عبارة (قال الكوفي كذا) فإنما عنى الرؤاسي، ويتبعه في الذكر في الوقت نفسه عمه معاذ بن مسلم الهراء الذي عني بالصرف ومسائله خاصة، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين(١).

ولكنّ أهم علَمين رفعا من شأن المذهب الكوفي النحوي ووضّحا نهجه هما الكسائي والفرّاء، فأمّا الكسائي فهو فارسي الأصل نشأ بالكوفة وتعلم النحو على كبر، فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ثم توجه تلقاء البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما، ولما أعجب بالخليل قال له: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فجاب هذه البوادي وقضى وطره، ثم انحدر إلى البصرة فألفى الخليل قضى نحبه، وخلفه يونس فجلس في حلقته، ثم عاد إلى الكوفة ينشر علمه، والكوفة متعطشة إلى نحو يضارع نحو البصرة وفي الكسائي نشاط في الدراسة والتصنيف فتقوى المذهب الكوفي، وبدأ يناهض النهج البصري، وعلى يد الكسائي تكاثرت الفوارق بين المذهبين لاختلاف الاتجاهين(٢).

وأمّا الفراء فهو تلميذ الكسائي الذي أخذ عنه كما أخذ عن غيره من العلماء كيونس بن حبيب، وكان هو والأحمر أشهر أصحاب الكسائي، وكانا أعلم الكوفيين بالنحو من بعده(٣)، وقد قوي به شأن المذهب الكوفي، ويُقال أنّه كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه، وكان يتفلسف فِي تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة(٤).

ثم أتى من بعد هؤلاء كوفيون كثر لعلّ أشهرهم ثعلب أحمد بن يحيى الذي أخذ عن الفراء كل ما كتب، وأخذ عن الأخفش الأوسط، حتى تبحر في مذهبي البصرة

(١) انظرمن تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ص٤١ ٤٢.

(٢) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطا وي، ص٩٤ ٩٥.

(٣) انظر معجم الأدباء - ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت - ١٩٩٣ م، ج٦ص٢٨١٣.

(٤) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي، ج٢ص٣٣٣.

والكوفة. واشتهر بعدوفاته من تلاميذه كثيرون، من أمثال أبي موسى سليمان بن محمد المعروف بالحامض الذي جلس بعد موت أستاذه مجلسه، وأبي عمر الزاهد وأبي بكر بن الأنباري، ثم جاء أحمد بن فارس الذي مد ظلال المدرسة الكوفية إلى حين إتيان ابن آجروم الصنهاجي الذي كان آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية[1]. ولكلٍّ عالمٍ ممَّا سبقَ دوره في تشييد صرح النحو الكوفي ونشره.

ويتسم المذهب الكوفي النحويّ بسمات تميّزه عن نهج البصريين أهمّها جانب الاتساع في الرواية بحيث يؤخذ من العرب جميعاً بدويهم وحضريهم، فتفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، كما يتميّز بالاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيّد بندرته وشذوذه، إلى جانب ذلك نجد بعض المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل لما أرساه نحاة البصرة؛ ومن ذلك اصطلاح «الخلاف» وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل «محمد أمامك»، أمّا البصريون فيجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له، ومن ذلك اصطلاح الصرف الذي جعله الفراء علة لنصب المفعول معه في حين ذهب جمهور البصريين إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل والمكني والكناية ويقصدون به الضمير، ويطلقون على البدل مصطلح «الترجمة» وعلى التمييز «التفسير» وعلى الصفة «النعت» وعلى العطف بالحروف «عطف النسق» وغير ذلك[2].

ولكن الناظر في مصطلحات النحو يلحظ أنّ اصطلاحات الكوفيين لم تجد السبيل للشهرة والانتشار في النحو العربي ما عدا مصطلحي: النعت وعطف النسق، وظلت المصطلحات البصرية هي السائدة.

ويوسم المذهب الكوفي بأنّ فيه مرونة في القياس وتركيب الجملة؛ فهم مثلاً يُجوّزون صياغة «أفعل التفضيل» من البياض والسواد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل ولو لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ويجوز عندهم توكيد النكرة إذا دلت على

(١) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة الفيروزآبادي، ص١٠.

(٢) انظر المدارس النحوية شوقي ضيف، ص١٥٨ ١٥٩، وص١٦٥ ١٦٧.

زمان معيّن، ويُبيحون إضافة الشيء إلى نفسه إن اختلف اللفظ مثل «حقّ اليقين» و«حبّ الحصيد»، وغير ذلك[1].

ومع هذا فينبغي أن يعلم أنّ الاختلاف بين المدرستين لم يكن في الأصول والثوابت وإنّما كان في جوانب فرعية كالعوامل التقديرية التي علّلوا بها الإعراب مع اتفاقهم في حكم الإعراب نفسه. وقد نجد إماماً في هذا الفريق يساند رأي المدرسة الأخرى على نسق ما رُوي من مساندة الكسائي لآراء البصريين في بعض المسائل، ومساندة المبرد البصري لآراء الكوفيين في مسائل أخرى[2].

وبعد أن بانت آراء ومذاهب الفريقين البصري والكوفي في مسائل النحو والصرف واتضحت فُتحت الأبواب على مصاريعها للعلماء التابعين للاختيار من نهج المذهبين ما يرونه صواباً.

وظهرت في الأمصار الإسلامية المختلفة في العصور اللاحقة أجيالٌ من العلماء أخذت تتعمّق وتمحّص في دراسات النحو والصرف مستهدية بآراء البصريين والكوفيين فأخرجت المصنّفات المتعدّدة، وقد كانوا يميلون إلى ما يرونه مناسباً من رأي الفريقين؛ لذلك عُرف نهجهم بنهج الانتخاب، ومع ذلك قد ينفذ العالم من هؤلاء في بعض الأحيان إلى آراءٍ خاصة به، وتدور في كتب النحو أسماء ثلاثة مذاهب من هذا النوع؛ وهي: المدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية والمدرسة المصرية.

ولعل من الراجح أن تكون التسميات الواردة لمدارس الانتخاب الثلاث: البغدادية والأندلسيّة والمصرية تسميات مناطق أكثر من كونها تسميات تحمل رؤى نحويّة محدّدة وموحّدة يُوحي بها الاسم على نحو ما يُوحي اسم المدرستين البصرية والكوفية؛ بل أنّ هذه المدارس تكاد تتوافق في نهج واحدٍ وهو منهج الاختيار للمناسب من آراء المدرستين الأوليين مع الاجتهاد في الخروج بآراء جديدة.

(١) انظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب د. محمد المختار ولد أبّاه، طبعة دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت - ٢٠٠٨م، ص١٠١.

(٢) انظر المرجع السابق، ص١٠٠ ١٠١.

أولاً: سيرة عيسى بن عمر وأخباره:

هو عيسى بن عمر الثقفي البصري، ولم يكن ثقفيّاً وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد، وهو نحوي مقرئ[١].

وأخذ عالمنا الجليل النحو عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري والعجاج بن رؤبة وجماعة[٢]. وكانت بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبة، ولهما مسائل ومجالس، وأخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن أبي إسحاق وروى الحروف عن عبد الله بن كثير وابن محيصن، وسمع الحسن البصري، وله اختيار في القراءة على قياس العربية، وروى القراءات عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي وهارون بن موسى النحوي والأصمعي والخليل بن أحمد وسهل بن يوسف وعبيد بن عقيل[٣].

وقد أخذ عن عيسى بن عمر العلم الأصمعي وشجاع البلخي وعلي بن نصر الجهضمي وهارون الأعور والخليل بن أحمد وعبيد بن عقيل والعباس بن بكار ومن هم في طبقتهم[٤]. ولو لم يتتلمذ على يديه إلا الخليل لكان ذلك كافياً في إظهار فضله وجليل دوره.

ويُروى أن عيسى بن عمر ألّف مصنفات كثيرة في النحو وأنّها ذهبت جميعاً ولم يبق لمعاصريه منها إلّا «الجامع» و«الإكمال»؛ فقد ذكر ابن خلكان: أن سيبويه لما فارق عيسى بن عمر ولازم الخليل بن أحمد سأله الخليل عن مصنفات عيسى، فقال له سيبويه: صنف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو، وإنّ بعض أهل اليسار جمعها وأتت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين: أحدهما اسمه «الإكمال»، وهو بأرض فارس عند فلان، والآخر «الجامع» وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه وأسألك

(١) انظر معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» - عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م، ج١ ص٤٠٨.

(٢) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي، ج٢ص٢٣٧.

(٣) انظر وفيات الأعيان، ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج٣ ص٤٨٦.

(٤) انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م، ج٧ ص٢٠٠.

عن غوامضه، فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه وقال: رحم الله عيسى، وأنشد[1]:

ذَهَـب النحـوُ جَميعـاً كلـه غـيرَ مـا أحـدثَ عيـسى بـن عمـر
ذاك إكمـالٌ وهـذا جامـعٌ وهمـا للنـاسِ شـمسٌ وقمـر

ويُقال إنّ «الجامع» في النحو هو الذي أخذه سيبويه وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، ولما كمل بالبحث والتحشية نسب إليه، وهو كتاب سيبويه المشهور[2].

ولعل في هذا الزعم بعض النظر؛ فهو لا يمكن تأكيده لعدم وصول كتاب «الجامع» حتى يقارن بما عليه كتاب سيبويه، ولكنّ الظاهر يُرجح أن يكون سيبويه قد أفاد من شيخه الأول عيسى إفادة التلميذ من أستاذه ويدخل في ذلك الإفادةُ من تصنيفه، وهذا شأن معروف في الدراسة النحويّة وغيرها، ويدلل على أنّ هذه الإفادة لا تتعدى أكثر من ذلك سعة كتاب سيبويه لقواعد النحو والصرف مقارنة بما كان قبله بما في ذلك كتاب «الجامع» الذي قال عنه صاحبه حسب ما روى القفطي: « وقال أحد العلماء لعيسى بن عمر: أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك؛ يدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا، قلت: فمن تكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلمُ به تراه مخطئا؟ قال: لا، قلت: فما ينفع كتابك!»[3].

ويقال: إنّ أبا الأسود لم يضع من النحو إلا باب الفاعل والمفعول والتعجب فقط، وإن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر وبوّبه وهذّبه، وسمى ما شذَّ عن الأكثر لغات[4].

وممّا يُروى عن عالمنا الجليل أنه كان صاحب تقعير واستعمال للغريب الوحشي في كلامه، وكان يطعن في كلام العرب حتى الفصحاء، ويخطئ المشاهير منهم كالنابغة وغيره، وكان به ضيق نفس؛ فوقع يوما بالسوق، ودار الناس حوله يقولون: مصروع،

(١) انظر وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج٣ ص٤٨٦ ٤٨٧.
(٢) انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة القفطي، ج٢ ص٣٧٥.
(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة القفطي، ج٢ ص٣٧٥.
(٤) انظر المصدر السابق، ج٢ ص٣٧٥.

فمن بين قارئ ومعوّذ، فلما أفاق نظر إلى ازدحامهم فقال: ما لي أراكم تتكأكأون عليَّ تكأكؤكم على ذي جنة، افرنقعوا عني، فسمع أحد الجمع قوله؛ فقال: إن جنيته لا تتكلم إلا بالهندية[1]. وفي قوله هذا ما لا يخفى من الفصاحة والغريب والتقعير.

ومن تخطئته للفصحاء تخطئته للنابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور، وكأنّ النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل ناقعاً الخبر[2]. وقد يكون مراد النابغة: السم ناقعٌ في أنيابها؛ ثم قدّم وأخّر وجعل الجملة الاسمية حالاً.

ويُروى في سبب مرضه السابق أن بعض أصحاب خالد بن عبد الله القسري أودعه وديعة، فلما نزع خالد بن عبد الله عن إمارته بالعراق، وتقلد مكانه يوسف بن عمر بن هبيرة، كتب إلى واليه بالبصرة أن يحمل إليه عيسى بن عمر مقيداً، فدعا به وبالحداد، وأمره بتقييده، وقال: لا بأس عليك، إنما أراد الأمير أن يؤدب ولده، قال: فما بال القيد إذن! فبقيت مثلاً بالبصرة، فلما أتى به يوسف بن عمر، سأله عن الوديعة فأنكرها، فأمر به فضرب بالسياط، فلما أخذه السوط جزع، فقال: أيها الأمير، والله إنما كانت أثياباً في أسيفاط، قبضها عشاروك؛ فرفع السوط عنه، ووكّل به حتى أخذ الوديعة منه. وقال علي بن محمد بن سليمان: رأيت عيسى بن عمر طول دهره يحمل في كمه خرقة يحمل فيها سكر العشر والأجاص اليابس، وربما رأيته واقفاً عندي أو سائراً، أو عند ولاة أهل البصرة، فتصيبه نهكة على فؤاده، فيخفق عليه حتى يكاد يغلب، فيستغيث بإجاصة وسكرة يلقيهما في فمه، ثم يمتصهما فإذا ازدرد من ذلك شيئاً سكن عليه؛ فسألته عن ذلك، فقال: أصابني هذا من الضرب الذي ضربني يوسف بن عمر، فعالجته بكل شيء، فلم أجد له أصلح من هذا[3].

(١) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة الفيروزآبادي، ص٢٢٧ ٢٢٨.

(٢) انظر المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص٢٥ ٢٦.

(٣) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار، ط٣، الزرقاء الأردن - ١٩٨٥ م، ص٢٩ ٣٠.

وقد روى ابن سلام الجمحي أنّ عالمنا الجليل كان يختار النصب على الرفع إذا اختلفت العرب؛ حيث قال: «وَكَانَ عِيسَى بن عمر إِذا اخْتلفت الْعَرَب نزع إِلَى النصب، كَانَ عِيسَى بن عمر وَابْن أَبِي إِسْحَاق يقرآن ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[1]، وَكَانَ الْحسن وَأَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء وَيُونُس يرفعون نردُّ ونكذِّبُ»[2]. ولعل لخفة النصب أثرٌ في ذلك، وقد يبين بعضاً من هذا النهج فيما يأتي من سطور في آرائه النحوية في كتاب سيبويه.

وتكاد المصادر والمراجع تجمع على أنّ تاريخ وفاة عيسى بن عمر كانت عام تسع وأربعين بعد المائة من الهجرة النبويّة[3].

ثانياً: كتاب سيبويه:

هو أوَّل كتاب نحوي جامع جُمعتْ فيه آراء العلماء السابقين لعهد سيبويه، واعتمد صاحبه في تأليفه اعتماداً أساسيًّاً على آراء الخليل ومن سبقه من النحاة، وقد عُرف عند بعض العلماء باسم قرآن النحو، وأطلق عليه المبردُ اسم (البحر) استصعاباً واستعظاماً، وبسط فيه سيبويه آراء العلماء وأضاف لها ما أملته عليه قريحته، فتحدَّث فيه عن النحو والصرف واللُّغة، وذكر فيه الكثير من مرويات العرب، وقسَّمه إلى أبواب، ولم يتمكن سيبويه من إكمال الكتاب، حيث لم يطلق عليه اسماً ولم يضع له مقدِّمة ولا خاتمة، وعُرف الكتاب عن طريق الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة الذي قرأه على أبي عليّ الجرمي وأبي عثمان المازني اللذين نشراه في الآفاق. وتسابق العلماء عبر العصور إلى دراسته وتدريسه، فكثر شُرَّاحُهُ ومن ذلك شرح أبي سعيد السيرافي والرماني وغيرهم، وتُرجمَ إلى عدة لغات، ويُعدُّ المصدر النحوي الأول

(١) الأنعام: ٢٧

(٢) طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي، ج١ ص١٩.

(٣) انظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم التنوخي: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر االمعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط٢، القاهرة - ١٩٩٢م، ص١٣٧.

بلا نزاع[1]. ولعلَّ من الآراء النحوية والروايات التي ظهرت جليّة في كتاب سيبويه آراء وروايات العالم الجليل عيسى بن عمر الثقفي.

ثالثاً: آراء عيسى بن عمر النحويّة ورواياته في كتاب سيبويه:

من خلال التتبع والتقصّي لآراء عالمنا الجليل عيسى بن عمر النحويّة أو الصرفيّة ورواياته في كتاب سيبويه اتضح أنّ ذكره في إمام كتب النحويين انحصر في اثنين وعشرين موضعاً؛ من خلال عشر مسائل نحويّة، وتسع روايات عن العرب وشعرائها، وهذا يبيّن أن ذكره في المسألة النحويّة أو في الاستشهاد بروايته قد يتكرر في الكتاب في أكثر من موضع، وسوف يفصّل الحديث في مواقع القسمين من خلال السطور التالية.

أ/ المواضع التي تحمل صفة الرأي النحويّ:

١/ قراءته بوجه النصب في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا ﴾[2]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[3]، فقد ورد في الكتاب «وقد قرأ أناس «والسارق والسارقة» و«الزانية والزاني»؛ وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. وهذه القراءة تروى عن عيسى بن عمر، وهو على: اجلدوا الزانية والزاني، كما ذكرنا في قولنا «زيدا فاضربه»، وهو قوي في العربية ولكن القراءة سنّة منقولة»[4].

ووجه النصب جائز بل قويٌّ في مثل هذه المواضع إذا كان المقصود سارقة وسارقاً وزانية وزانياً بعينهم ومحددين؛ قال الفرّاء: «وقوله: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما...، مرفوعان بِما عاد من ذكرهما. والنصبُ فيهما جائز كما يَجوز أزيد ضربته، وأزيدًا ضربته. وإنما تختار العرب الرفع في «السارق والسارقة» لأنهما غير موَقَّتين، فوجِّها توجيه الجزاء كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعًا، ولو

(١) انظر المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص٥٩ ٦٢.

(٢) المائدة: ٣٨

(٣) النور: ٢

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ج١ ص٤٩٩.

أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كَانَ النصبُ وجه الكلام. ومثله وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما»[١].

ومعلوم أنّ جمهور القرّاء يقرأون بالرفع في الآيتين، وهو متوافق مع المعنى الظاهر للآيتين لأنّ «أل» بمعنى «الذي» في الوضعين؛ والمقصد أن الذي سرق والتي سرقت حكمهما قطع اليد، والتي زنت والذي زنى حكمه الجلد؛ أي كل واحد يفعل ذلك من الجنسين[٢]. ولعل عالمنا الجليل كان يقرأ بالنصب تنويهاً إلى جواز ذلك، ومجاراة لأستاذه عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان يقرأ بالنصب أيضاً تمسّكاً بالقياس[٣].

٢/ رأيه في قول الفرزدق:

ألَـمْ تَـرِني عَاهـدتُ ربّي وأنّـني لبَـينَ رِتَـاجٍ قائمـاً ومُقـامِ
على حَلْفـةٍ لا أَشْـتمُ الدّهرَ مُسْـلِما ولا خَارِجـاً مِـنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ

فقد كان يرى عيسى رحمه الله أنّ «خارجاً» حال وهي في موضع عطف على «أشتم» ولذلك الفعل المضارع في موضع نصب حال أيضاً أي: ولا شاتماً، في حين أنّ سيبويه يرى أنّ «خارجا» بمثابة خروجاً أي تنصب على أنها مصدر؛ قال سيبويه: «أراد ولا يخرج فيما استقبل كأنّه قال: ولا تخرج خروجا. ألا تراه ذكر عاهدت في البيت الذي قبله.قال: ولو حملته على أنّه نفى شيئا هو فيه ولم يرد أن يحمل على عاهدت لجاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى بن عمر فيما نرى؛ لأنه لم يكن يحمله على عاهدت»[٤].

قال السيرافي: «فسّر أبو العباس وأبو إسحاق الزجاج في هذين البيتين قول سيبويه وقول عيسى بن عمر: فأما قول سيبويه فإنه جعل لا أشتم جواب يمين إمّا أن يكون

(١) معاني القرآن، الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، ج١ ص٣٠٦.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن- أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥ه، ج١ ص٢٢٥.

(٣) المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص٢٤.

(٤) الكتاب، سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ج١ ص٣٤٦.

جواب حلفة كأنه قال: عاهدت ربي على أن أقسمت، وعلى أن حلفت لا أشتم الدّهر مسلماً، أو يكون عاهدت بمعنى: أقسمت، كأنّه قال: ألم ترني أقسمت.ويكون خارجا في معنى خروجا ويكون التقدير: ولا يخرج خروجا عطفا على أشتم، وجعل خارجا في معنى خروجا. قال أبو العبّاس: ومثله: قم قائماً، أي: قم قياما، ومثله من المصادر: العاقبة والعافية، فهو على لفظ فاعل.

وفسّرا قول عيسى إنّ خارجا حال، وإذا كان حالاً فهو عطف على ما قبله، وإذا كان كذلك وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال؛ فكأنه قال: لا شاتماً مسلماً ولا خارجاً من فيّ زور كلام، والفعل المستقبل يكون في موضع الحال كقولك: جاءني زيد يضحك، أي: ضاحكاً.

وجعلا العامل في الحال على مذهب عيسى بن عمر عاهدت؛ كأنه قال: عاهدت ربي لا شاتما الدهر مسلماً، فالمعنى: موجباً على نفسي ذلك ومقدّراً ألا أفعله، فهذا معنى تفسير أبي العباس وأبي إسحاق الزجاج.وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه لأنّه قال- يعني عيسى بن عمر-:لم يكن يحمله على عاهدت. ومعنى قول سيبويه لو حملته على أنّه نفى شيئا هو فيه، أي: نفي الحال وهو قوله:لا أشتم، ولا خارجاً، فإذا لم يكن العامل في الحال «عاهدت» على ما حكاه سيبويه عن عيسى كان نصبه على أحد وجهين: إما أن يكون المفعول الثاني من ترني كأنه قال: ألم ترني لا شاتماً مسلماً ولا خارجاً من فيّ زور كلام، فهذا وجه ذكره أبو بكر مبرمان. وأضاف السيرافي: ما يعجبني هذا؛ لأنّ «عاهدت» في موضع المفعول الثاني فقد تمّ المفعولان بـ«عاهدت». وأجود منه أن يكون على حلفة؛ كأنّه قال: على أن حلفت لا شاتماً ولا خارجاً، والمصدر وهو «حلفة» يعمل عمل الفعل. وكان الفرّاء يذهب مذهب عيسى بن عمر وينصب خارجا على الحال، ويجعل لا أشتم في موضع نصب؛ كأنه قال: لا شاتما مسلما و«لا خارجا» عطف عليه. وبعض النحويين ينصب خارجا لوقوعه موقع يخرج على ما تقدّم، وقد ذكرنا الحجّة[1].

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج٢ ص٢٣٤ ٢٣٥.

وعلى ما يظهر لا يوجد مانع يمنع أن يكون العامل في الحال «خارجاً» و«أشتم بمعنى شاتماً» «عاهدت» على ما ذكر المبرد والزجاج، وإن كان سيبويه فهم من رأي عيسى بن عمر القائل بالنصب على الحال أنّه لا يجعل العامل فيه هو «عاهدت».

٣/ رفعه (الأوّل) بدلاً من الضمير في حكايتهم: ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ؛ فقد جاء في الكتاب «أن عيسى بن عمر كان يقول: ادخلوا الأول فالأول، على البدل من الواو؛ لأن معناه: ليدخل الأول فالأول»(١).

ولم يجز ذلك سيبويه لأن لفظ الأمر للمواجه لا يجوز أن يعرّى من ضمير، وإذا أبدل الظاهر منه فكأنه لا ضمير فيه، ألا ترى أنه لا يجوز: ادخلا الزيدان، ولا ادخلوا غلمان زيد، فتبدل من ضمير الاثنين والجماعة المخاطبين لأنا لا نقول: ادخل غلمان زيد، فإذا أبدلنا فقد أبطلت الواو. ولم يفسر سيبويه علته بل جوزه على وجه من وجوه ما يحمل على المعنى، وهو قولهم(٢):

لَيْبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

وبعض النحاة يذهب إلى أنّ الرفع هنا على إضمار فعل آخر وليس على البدل؛ قال أبو حيان: «وإذا قيل: دخلوا الأولُ فالأولُ بالرفع كان بدلاً من الضمير، فلو قلت: ادخلوا الأولُ فالأولُ بالرفع، فليس بدلاً، بل على إضمار فعل، دلت عليه الأول تقديره: ليدخل الأول فالأول»(٣).

والوجه الذي يذهب إليه معظم النحويين في حكاية: ادخلوا الأوّل فالأوّل، هو النصب على الحال؛ بمعنى ادخلوا مترتّبين، وهو من قبيل الأحوال المعرفة القليلة الورود في الاستخدام، والتي تؤوّل بالنكرة؛ وهي إمّا مُعرّفةً بـ«أل» أو بالإضافة؛ فمن المعرّف بـ«أل»: جاءوا الجماءَ الغفيرَ؛ أي: جميعاً، وأرسلها العراكَ، أي: معتركة، ومنه قراءة

(١) الكتاب، سيبويه، ج١ ص٣٩٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج٢ ص٢٨٨.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج٣ ص١٥٦٥.

بعضهم: «لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ»[1] بِفَتْحِ الْيَاءِ أَيْ ذَلِيلًا. ومن المعرف بالإضافة قولهم: رجع عودَه على بدئه، وجلس وحده، وفعل ذلك جهده[2].

٤/ رأيه في الصفة «الاسم المشتق» الذي هو ليس للاسم الأول؛ فهل ينصب على أنّه حال أم يتبع ما قبله، فقد جاء في الكتاب[3] «وصفتُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خَلصتْ له هذا ما كان من ذلك عملا. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلا. ومن ذلك أيضاً: مررت برجل ملازم أباه رجلٌ، ومررت برجل مخالط أبه داءٌ. فالمعنى فيه على وجهين: إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يُستقبل، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك. وإن ألقيتَ التنوينَ وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوناً. ويدلك على ذلك أنك تقول: مررتُ برجلٍ ملازمك. فيَحسُن ويكون صفة للنكرة، بمنزلته إذا كان منونا. وحين قلت: مررتُ برجل ملازم أباه رجلٌ، وحين قلت: مررتُ برجل ملازم أبيه رجلٌ، فكأنك قلت في جميع هذا: مررتُ برجل ملازم أباه، ومررتُ برجلٍ ملازم أبيه، لأن هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصة للأول. وتقول: مررتُ برجلٍ مخالِطِ بَدنه أو جسدِه داءٌ، فإن ألقيتَ التنوينَ جرى مجرى الأول إذا أردتَ ذلك المعنى، ولكنك تلقى التنوين تخفيفا.

فإن قلت: مررتُ برجلٍ مخالطِه داء، وأردتَ معنى التنوين جرى على الأول، كأنك قلت: مررتُ برجل مخالطٍ إياه داء. فهذا تمثيل، وإن كان يقبحُ في الكلام.فإذا كان يجري عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به أحرى أن يجري عليه.وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررتُ برجل مخالطِ بدنه داء، ففرق بينه وبين المنوَّن. قيل له: ألستَ تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررتُ برجل ملازمِ أباك، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك، أو

(١) المنافقون: ٨

(٢) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج٢ ص٣٢٦.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٢ ص١٨ ٢١.

ملازِمك، فإنه لا يجد بُدّاً من أن يقول نعم، وإلا خالف جميعَ العرب والنحويين. فإذا قال ذلك قلتَ: أفلستَ تجعل هذا العمل إذا كان منونا وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به، بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنه قائل: نعم،وكأنك قلت مررتُ برجل ملازم. فإذا قال ذلك قلتَ له: ما بالُ التنوين وغير التنوين استويا حيث كانا للأول واختلفا حيث كانا للآخِر، وقد زعمتَ أنه يجري عليه إذا كان للآخِر كمجراه إذا كان للأول. ولو كان كما يزعمون لقلتَ: مررتُ بعبد الله الملازمِه أبوه؛ لأن الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة. ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه، ولكنا سمعناها تنشد هذا البيت جراً، وهو قول ابن ميادة المُرّيّ، من غَطَفان:

وارتَشْـنَ حـينَ أردنَ أن يَرمينَنَـا نَبـلاً بـلا ريـشِ ولا بقِـداحِ
ونظـرْنَ مـن خَلَـل الخـدور بأعيُنٍ مَـرضى مُخالطهـا السّـقامُ صِحـاحِ

وسمعنا من العرب من يرويه ويروى القصيدة التي فيها هذا البيت، لم يلقنه أحدٌ هكذا.

وأنشد غيره من العرب بيتا آخر فأجروه هذا المجرى، وهو قوله:

حَمـينَ العَراقيبَ العصـا وتركنَه بـه نَفَـسٌ عالٍ مُخالطُـه بُهْـرُ

فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء، وهو القياس وقولُ العرب. فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون: به داء مخالطَه، وهو صفة للأول. وتقول: هذا غلامٌ لك ذاهباً. ولو قال: مررتُ برجل قائما جاز، فالنصب على هذا.

وإنما ذكرنا هذا لأنّ ناساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يرونه، نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه، نحو الضارب والكاسر، فيجعلون هذا رفعاً على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويُجرونه على الأقل

إذا كان غير واقع. وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعاً ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول عيسى.

وقد فصّل السيرافي رأي عيسى بن عمر بقوله[1]: «ولمن خالف سيبويه في الصفة المضافة التي ليست للأول، ولما التبس به في هذا الباب مذهبان: أحدهما: مذهب عيسى بن عمر، وهو أنه جعل ما في هذا الباب عملين. أحدهما- عمل ثابت ليس فيه علاج يرونه نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه. والآخر- عمل فيه علاج نحو الضارب والكاسر، وفتح اللفظ به فيه على ثلاثة أقسام، فجعل ما كان من باب الصفات من باب الضارب والكاسر إذا لم يكن الاسم الأول الموصوف رفعاً على كل حال، كقولك: مررت برجل ضاربه عمرو، ورأيت رجلاً ضارب أبيه عمرو، والثاني: أنه جعل اللازم نصباً إذا كان واقعاً كقولك: مررت برجل ملازمه زيد، وبماء مخالطه عسل، وأتيت بلبن ممازجه ماء إذا كانت الملازمة والمخالطة والممازجة قد وقعت ووجدت، كأنه قال: ملازمه الساعة، ومخالطه الساعة، وممازجه الساعة، والثالث: أنه جعل الفعل والملازم إذا كان غير واقع جارياً على الأول؛ وذلك قولك: مررت برجل مفارقه الروح، وبرجل متلفه السير، إذا لم يقع المتلف ومفارقه الروح؛ كأنه قال: متلفه غداً السير».

٥/ قوله بجواز نصب الحال بعد النكرات المشابهة للمعرفة مقارنة بنصبها في نحو قولهم: هذا رجلٌ منطلقاً؛ جاء في الكتاب: «ومن قال هذا أول فارسٍ مقبلاً، من قبل أنّه لا يستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس، فيُدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهماً في قولك عشرون درهماً معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافا، وجعلوا هذا يُجزِئُهم من ذلك. وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى»[2].

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج٢ ص٣٥١ ٣٥٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٢ ص١١٢.

ولعل هذه المقارنة مبنيّة في الأساس على أنّ الحال يقع بعد تمام الجمل الاسميّة، وهي ناحية موجودة في الوضعين.

٦/ نصبه «مطر» مع التنوين في قول الأحوص:

سلامُ اللهِ يا مطرًا عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

ورد في الكتاب: « وكان عيسى بن عمر يقول يا مطراً، يشبّه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة. ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة. ويا عشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً»[١].

واختيار عالمنا الجليل لتنوين النصب إنّما هو لرده إلى الأصل؛ إذ الأصل في المنادى أن يكون منصوباً، وقد تبعه في هذا عدد من النحاة فيهم يونس بن حبيب والجرمي والمبرد[٢].

٧/ تجويزه كسر همزة «إنّ» بتضمين معنى القول في الكلام؛ وذلك محمول على قراءته لقوله تعالى: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾[٣]؛ فقد ورد في الكتاب «كان عيسى يقرأ هذا الحرف: «فدعا ربَّه أني مغلوبٌ فانتصر» أراد أن يحكي[٤].

وهناك اختلاف يسير بين النحاة في هذه المسألة؛ فهل تضمّن الأفعال الموجودة معنى القول أم أن الكلام يضمّن معنى القول فيقّدر فيه وهو ما يُعرف بالحكاية؛ قال السيوطي: «وهل يلحق بالقول في ذلك معناه كـ «ناديت وجعوت وقرأت ووصيت وأوحى؛ قولان: أحدهما: نعم؛ وعليه الكوفيون نحو {ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك}[٥] - {فدعا ربه أني مغلوب فانتصر}[٦] بالكسر - {فأوحى إليهم ربهم لنهلكن

(١) المصدر السابق، ج٢ ص٢٠٣.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)، ج٦ ص٥٤.

(٣) القمر: ١٠.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص١٤٣.

(٥) الزخرف: ٧٧.

(٦) القمر: ١٠.

الظالمين}[1] - قرأت {الحمد لله رب العالمين}[2] واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الإضمار؛ والثاني: لا؛ وعليه البصريون وقالوا الجمل بعد ما ذُكر محكية بقول مضمر للتصريح به في {نادى ربه نداء خفيا قال رب}[3]- {ونادى نوح ربه فقال رب}[4]»[5].

والظاهر أنّ رأي البصريين هو الأرجح في هذه المسألة؛ إذ أنّ تضمين الكلام معنى القول عبر الحكاية أوفق للمعنى؛ وهو ما لا يوجد في بعض الأحيان حال تضمين الفعل الموجود معنى القول.

٨/ عدم تجويزه صرف ما سُمّي بفعل لا ضمير فيه ولا زيادة في أوله وله نظير من الأسماء؛ قال سيبويه: «هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً زعم يونس: أنك إذا سميت رجلاً بضارب من قولك: ضاربٌ، وأنت تأمر، فهو مصروف. وكذلك إن سميته ضارب، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل، وذلك لأنَّها حيث صارت اسماً في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حجرٍ وتابلٍ، كما أنَّ يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضبٍ ويعمل إذا صارت اسماً.

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمَّى: كعبساً؛ وإنَّما هو فعل من الكعبسة، وهو العدْو الشديد مع تداني الخطا. والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي:

---

(١) إبراهيم: ١٣.

(٢) الفاتحة: ٢.

(٣) مريم: ٣، ٤.

٤ / هود: ٤٥

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ج١ ص٥٦٤.

أنـا ابـنُ جَـلا وطـلاّع الثنّايـا مـتى أَضَـعِ العِمامـةَ تَعْرِفـوني

ولا نراه على قول عيسى ولكنَّه على الحكاية، كما قال:

بَني شابَ قَرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

كأنّه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا.....»[1].

ولعل هذه المسألة تُعدّ فيما انفرد به عالمنا الجليل في آرائه النحويّة؛ بل وخالف فيها أئمة البصريين كما هو واضح من النص السابق، وقد استشهد لها ب»جلا» في البيت السابق؛ الذي وجّه سيبويه الأمر فيه على الحكاية؛ وهي ناحية محكوم بها إذا كان في الفعل ضميرٌ أو معه فاعل اسم ظاهر كما في البيت الثاني المستشهد به»بَني شابَ قَرناها»؛ لأنّ الوضع سيكون وضع جملة ويجب أن تُحكى.

٩/ تجويزه صرف امرأة اسمها عمرو ونحوه؛ فقد ورد في الكتاب: « فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف.هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر.وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنَّه على أخف الأبنية.هذا باب أسماء الأرضين إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ وكان مؤنثاً، أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان، فهو بمنزلة: قدر، وشمس، ودعد.وبلغنا عن بعض المفسَّرين أن قوله عزَّ وجلَّ: « اهبطوا مصر»، إنما أراد مصر بعينها»[2].

ومسألة صرف وعدم صرف نحو: عمرو وزيد إذا سمّيت به المؤنّث ناحية اختلف فيها النحاة؛ قال ابن السرّاج: «فإن سميت مؤنثاً باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف نحو: امرأة سميتَها بقدَمٍ، فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو: هنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ فمن العرب من يصرف لخفة الاسم، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص٢٠٦ ٢٠٧.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص٢٤٢.

والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف، فإن سميت امرأة باسم مذكرٍ -وإن كان ساكن الأوسط- لم تصرفه نحو: زيدٍ وعمروٍ، لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث فهذا مذهب أصحابنا»[1].

وقد ورد التنبيه على رأي عيسى بن عمر السابق في موضع آخر من كتاب سيبويه؛ فقد ورد «باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصة وذلك: ذا، وذي، وتا، وألا، وألاء وتقديرها أولاع. فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلّ شكل شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواهامن الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة لا وفي نحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غاق وحاء. ومنهم من يقول: غاقٍ وأشباهها؛ فإذا صار اسماً عمل فيه ما عمل بلا؛ لأنَّك قد حولته إلى تلك الحال كما حولت لا.وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء، إلا أنك لا تجري ذا اسم مؤنث لأنه مذكر إلا في قول عيسى، فإنه كان يصرف امرأة سميتّها: بعمرو»[2].

١٠/ صرفه ل «أحيّ»؛ قال سيبويه: «وأما عيسى فكان يقول: أحيٌّ ويصرف وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصمَّ لأنَّه أخف من أحمر، وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أرس.وأما أبو عمرٍ فكان يقول: أحّيٍ. ولو جاز لقلت في عطاءٍ: عطيٍ لأنَّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقايةٍ: سقيّية وشاوٍ: شوٍي.وأما يونس فقوله: هذا أحيٌّ كما ترى، وهو القياس والصواب»[3].

ولعلّ عالمنا الجليل بنى رأيه على نقص «أحيّ» وخروجه عن زنة «أفْعَل»؛ قال ابن يعيش: «ومن ذلك «أحْوَى»، وهو «أفْعَلُ» من «الحُوَّة»، وهي سُمْرَةُ الشَّفَة. يُقال: «رجلٌ أحْوَى»، و«امرأةٌ حَوّاءُ»، وهو من باب «الهُوَّة» و«القُوَّة»، عينُه ولامه واوٌ. وإنّما وقعت الواو رابعة، فانقلبت ياءً على حدّ انقلابها في «أغْزَيْت» و«أدعَيتُ»، ثمْ قُلبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. فإذا صغّرته قلت: «أُحَيٌّ» غيرَ مصروف، هذا مذهب

(١) الأصول في النحو، ابن السرّاج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ب ت)، ج٢ ص٨٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص٢٨١.

(٣) المصدر السابق، ج٣ ص٤٧٢.

سيبويه، وذلك أنّك زدت ياءَ التصغير ثالثةً، فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياء على ما قدّمناه، وكان بعدها الياء المبدلة من لام الكلمة، فاجتمع ثلاثُ ياءات، فحُذفت الأخيرةُ، ولم يُعْتَدّ بالنقص؛ لأنّ ما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به. وقاسَه سيبويه على «أصَمُّ» فإنّه لا ينصرف، وإن كان نقص عن بنيةِ «أفْعَلُ». ألا ترى الأصل «أصمَمُ»، فلمّا أريد الإدّغامُ نقلوا حركة العين إلى الفاء، ففارَقَ بناءَ «أفْعَلُ»، ومع ذلك فهو لا ينصرف. وكان عيسى بن عمر يصرفه؛ ويقول: «أُحَيٌّ يا فَتَى»، كأنّه اعتبر نَقْصَه وخروجَه عن زنةِ (أفْعَلُ)»[1].

ب/ الروايات عن العرب وشعرائها:

١/ روايته لقول الشاعر الآتي بحذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ جاء في الكتاب: «وزعم عيسى أَن بعض العرب يُنشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فألْفَيْتَــه غــيرَ مُسْــتَعْتِبٍ ولا ذاكِــرِ اللهِ إلاّ قَلِيــلاً

لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ، كما قال: رَمَى القومُ. وهذا اضطرارٌ، وهو مشبَّهٌ بذلك الذى ذكرتُ لك»[2].

وإسقاط التنوين لالتقاء الساكنين هو القياس، ويفترض أن يُجرّ اسم الجلالة بالإضافة بعد ذلك؛ ولكن بعض النحاة ينصبون اسم الجلالة مفعولاً به كأنّ التنوين موجود؛ وذلك لأنّ التنوين إنّما حذف لالتقاء الساكنين وليس لغرض الإضافة[3].

٢/ روايته لاسم الفاعل دون تنوين لدلالته على الماضي ووجه الإضافة هو المختار؛ قال سيبويه: « وزعم عيسى أنّهم يُنشِدون هذا البيت:

(١) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج٣ ص٤١٤ – ٤١٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج١ ص١٦٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابن الانباري:، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ج٢ ص٥٤٤.

هَـل أَنـتَ باعِـثُ دينـارٍ لِحاجَتِنا أَو عَبـدَ رَبٍّ أَخا عَـونِ بنِ مِخراقِ

فإذا أَخْبَرَ أَنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البَتَّةَ؛ لأنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارِع له، كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب؛ وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه؛ وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ؛ لأنَّه ليس موضعاً للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمروٍ أَمسِ وعبدِ الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَرباً شديداً وعمروٍ، ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً، جاز على إضمارِ فِعل»[1].

ومن المعهود عند النحاة أنّ المشتق لا يعمل عمل فعله إلّا إذا كانت دلالته على المستقبل أو الحال؛ فإن كانت دلالته ماضية لم يعمل؛ ويُختار وضع الإضافة عندئذٍ؛ فإذا قلت: هذا مكرم زيد أمس – فإضافة المشتق إلى زيد هو الصحيح.

٣/ روايته نصب الاسم المشتق حالاً دون ذكر فعله؛ فقد جاء في الكتاب: «وأما قولهم: راشداً مهديّاً، فإنهم أضمروا اذْهَبْ راشدا مهديّا. وإن شئتَ رفعتَ كما رفعت مصاحَبٌ مُعانٌ، ولكنه كَثُرَ النصبُ في كلامهم، لأنَّ راشدا مهديّا بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأَنه لَفَظَ برشدت وهديت. وسترى بيان ذلك إن شاء الله. ومثله: هنيئاً مَرِيئاً.وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحَباً مُعاناً. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأَنَّه قال: رجعتَ مبروراً، واذهبْ مصاحَباً[2].

وهذا النصب بإضمار الفعل نظير نصب المصدر في قولهم: عفواً، وقياماً، وسقياً لك، ونحوها، وإن كان حذف الفعل في حالة المصدر واجباً لأنّه بدل من فعله.

٤/ ورود روايته لأبيات للفرزدق في بعض النسخ وفي نسخ أخرى تسند الرواية ليونس بن حبيب، قال السيرافي في شرحه للكتاب: «وزعم يونس- وفي بعض النسخ عيسى- أنه سمع الفرزدق ينشد:

(١) الكتاب، سيبويه، ج١ ص١٧١.

(٢) المصدر السابق، ج١ ص٢٧١.

كَمْ عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عشاري
شغّارةٍ تقذُ الفصيلَ برِجْلهَا فطّارةٍ لقَوادم الأَبكَارِ

جعله شتماً كأنّه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالماً بذلك، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان جائزاً عربياً.

وترتيب الأبيات في شعره بين البيت الأول والثاني:

كنّا نُحَاذِرُ أنْ تضيعَ لِقاحَنَا ولْهَى إذا سَمِعَتْ دعاءَ يسارِ

شغارة: تبول كما يشغر الكلب ببوله، تقذ الفصيل برجلها إذا دنا من أمه وهي تحلب تضربه برجلها من خلف مثل الرمح فتدقّ عنقه، والفطر: الحلب بالسبابة والوسطى وتستعين بطرف الإبهام، والخلفان: المقدمان من الضرع، هما القادمان، والجمع: قوادم، والأبكار تحلب قطرا لأنه لا يمكن حلبها صباً لأن أخلافهن صغار قصار والأبكار جمع بكر، أوّل ما تلد، ويسار: اسم راع إذا سمعت دعاءه ولهت إليه صبابة به، رماها بالربية»[1].

ويُروى البيت السابق برفع العمة ونصبها وجرها، فمن جرها أو نصبها جعل كم خبريّة في الوجهين، وقد يجوز أن يكون من نصبها أراد الاستفهام بها تهكّماً، ومن رفع العمة فإنما سأل أو أخبر عن الحلبات؛ أراد: كم حلبة، ورفع العمة بالابتداء، وجعل وله: «قد حلبت» خبرًا عنها[2].

٥/ روايته بيت ذي الرمة بالنصب على المدح، قال سيبويه: «وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصباً:

لَقَد حَمَلَت قَيسُ بنُ عَيلانَ حَربَها عَلى مُستَقِلٍّ لِلنَوائِبِ وَالحَربِ
أَخاها إِذا كانَت غِضاباً سَما لَها عَلى كُلِّ حالٍ مِن ذَلولٍ وَمِن صَعبِ

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج٢ ص٤٠١.

(٢) توجيه اللمع، ابن الخبّاز: أحمد بن الحسين، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص٤٠٠.

وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً»[١].

وقد قُطع البدل «أخاها» عن متبوعه «مستقل» للمدح فنُصب؛ ورد في كتاب الجمل المنسوب للخليل: «نصب أخاها على الْمَدْح وَلَوْلَا ذَلِك لخفضه على الْبَدَل من مُسْتَقل؛ وَإِنَّمَا ينصب الْمَدْح والذم والترحم والاختصاص على إِضْمَار أَعنِي.....»[٢].

٦/ روايته عن العرب ما يسند ناحية جعل ضمير الفصل بعد النواسخ مبتدأ وما بعده خبر؛ جاء في إمام كتب النحويين «وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانوا هُمُ الظَّالِمُونَ « الزخرف: ٧٦. وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

تُبَكّي على لُبنى وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقدرُ

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقلُ»[٣].

وهذا الشاهد في الضمير المسمى عند البصريين فصلاً وعند الكوفيين عماداً، وهو الضمير الذي يقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقا لمعرفة قبله، تكون في موضع المبتدأ أو اسماً لأحد النواسخ، وبعدها الخبر، ويفصل هو بينها وبين الخبر، وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف.وسُمي هذا الضمير فصلاً للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً. وسمي عمادا لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان.

(١) الكتاب، سيبويه، ج٢ ص٦٥.

(٢) الجمل في النحو، الخليل: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٩٠.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٢ ص٣٩٢ ٣٩٣.

وفي كثير من المواضع لا يحمل هذا الضمير موضعاً إعرابيّاً؛ خلافاً لبعض النحويين؛ إذ جعل له قبيلٌ منهم موضعاً إعرابيّاً كأن يجعله توكيداً لما قبله أو مبتدأ وبعده خبره؛ وهذا الوضع الثاني هو الذي فيه الشاهد السابق؛ حيث جعل الضمير «هم» في تلك القراءة مبتدأ والظالمون خبره والجملة في موضع نصب خبراً لـ «كان»(١).

٧/ روايته عن بعض العرب رفع الفعل المضارع بعد «إذن»؛ قال سيبويه: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعدن ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل»(٢).

ومعلوم أنّ «إذن» يُنصب بعدها المضارع بشروط: أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً، ثانيها: أن تكون مصدرة، ثالثها: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها؛ وذلك نحو: أن يقال أنا آتيك فتقول إذن أكرمَك(٣).

ورواية عالمنا الجليل السابقة فيها الاستيفاء للشروط الثلاثة السابقة، ومع ذلك رفعت بعض العرب الفعل المضارع.

٨/ روايته حذف الهمزة المتحركة التي يسبقها حرف ساكن تخفيفاً؛ فقد ورد في الكتاب «واعلم أنَّ كل همزةٍ متحركة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردت أن تخفف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها؛ وذلك قولك: من بوك ومن مُّك وكم بلك، إذا أردت أن تخفِّف الهمزة في الأب والأم والإبل.ومثل ذلك قولك ألحمر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر. ومثله قولك في المرأة: المرة، والكمأة: الكمة. وقد قالوا: الكماة والمراة ومثله قليل.وقد قال الذين يخفِّفون: «ألا يسجدوا لله الَّذي يخرج الخب في السَّموات» النمل: ٢٥، حدثنا بذلك عيسى؛ وإنَّما حذفت الهمزة ههنا لأنك لن ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصته كما لم

(١) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج١ ص١٦٧ ١٦٩.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص١٦.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠م، ج٤ ص٦.

يكن ليلتقي ساكنان»[1].

وحذف الهمزة تخفيفاً كثيرٌ في كلامهم؛ ومن ذلك ما نجده في تأصيلهم لاسم الجلالة الله؛ يقولون فيه أنّ الأصل «إلٰه- إلاهٌ» فحذفت منه الهمزة تخفيفًا فبقي: «لاهٌ» ثمّ أدخلت الألف واللّام وجعلتا عوضًا من الهمزة المحذوفة، ولمّا كانت لام التّعريف ساكنة أُدغمت في اللّام الأصليّة فقيل: «الله»[2].

والسبب في هذا الحذف للهمزة أنّها من حروف الحلق السفليّة وفيها من القوة والشدة ما فيها فيصعب النطق بها أحياناً؛ لذا يمدّ الألف قبلها إلى ست حركات في القراءات القرآنية في نحو: السماء، جاء، سائل، ونحوها.

وحذف الهمزة تخفيفاً له نظائر في اللهجات العربية العاميّة في وقتنا الحاضر؛ ومن ذلك قولهم: «المرا - المرة» بدلاً عن المرأة، ولهذا وجه قديم في لغة العرب كما ورد عبارة سيبويه السابقة؛ ومن ذلك أيضاً: الكاس بدلاً عن الكأس والراس بدلاً عن الرأس والفاس بدلاً عن الفأس؛ ونحو هذا كثير.

٩/ روايته عن العرب حذف لام الفعل المعتل في نحو: «يرمي، ويغزو، ويرضى» وعدم الإتيان بهاء السكت عوضاً عن المحذوف وتنويهاً بأمره لظهور حركة الحرف الأخير فيما تبقى عندئذٍ، وهو أمرٌ لا يتأتي دونها حال الوقف؛ قال سيبويه في باب ما تلحقه الهاء في الوقفلتحرك آخر الحرف: «وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لامٌ في حال الجزم: ارمه، ولم يغزه، واخشه، ولم يقضه، ولم يرضه؛ وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك؛ فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف.وكذلك كل فعل كان آخره ياءً أو واواً وإن كانت الياء زائدة، لأنها تجري مجرى ما هو من نفس الحرف، فإذا كان بعد ذلك كلامٌ تركت الهاء، لأنك إذا لم تقف تحركت، وإنما كان السكون للوقف،

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣ ص٥٤٥.

(٢) شرح التصريف، الثمانيني: أبو القاسم عمر بن ثابت، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص٣٩٨ – ٣٩٩.

فإذا لم تقف استغنيت عنها وتركتها.وقد يقول بعض العرب: ارم في الوقف واغز واخش، حدّثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس. وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرّك مما لم يحذف منه شيءٌ، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه»[1].

ولعل ما رواه عالمنا الجليل ويونس بن حبيب عن العرب من ترك هاء السكت عند الوقف بعد حذف أواخر الفعل المعتل - في نحو: ارمِ وانجُ وارضَ - يعتمد على إشمامهم الحرف الأخير فيها بعض الحركة المشابهة لحرف العلّة المحذوف كما يحدث عندنا كثيراً في الوقت الحاضر.

ومن خلال هذه الروايات التي تنسب لعيسى بن عمر يتضح أن الرواية قد تحمل في طيّاتها رأياً نحويّاً أو صرفيّاً له.

رابعاً: خاتمة البحث ونتائجه:

حاولت هذه الدراسة أن تستقصي آراء عالمٍ من علماء العربية القدامى ممّن كان له السبق في وضع أسس النحو وضوابطه في القياس والتعليل وهو عيسى بن عمر الثقفي؛ وذلك بتتبع مجهوده النحوي وآرائه ورواياته من خلال إمام كتب النحويين «كتاب سيبويه»؛ لعلّ في ذلك عوناً في التبصير بسمات تلك الآراء والروايات؛ خاصةً وأنّ الرجل لم يصلنا منه مصنفٌ نحويٌّ يُهتدى به لذلك وهذا شأن كثيرٍ من العلماء الأقدمين، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمّها ما يأتي:

١. ورود ذكر عالمنا الجليل عيسى بن عمر في كتاب سيبويه في عشر مسائل نحويّة، وتسع روايات عن العرب وشعرائها (حسب استقصاء الباحثيْنِ لذلك).
٢. ذكر عالمنا الجليل عيسى بن عمر في كتاب سيبويه قد يرد في المسألة النحويّة أو الرواية المعيّنة في أكثر من موضع في الكتاب.

(١) الكتاب، سيبويه، ج٤ ص١٥٩.

٣. انحصار آراء عيسى بن عمر في إمام كتب النحويين في الجانب النحوي تقريباً، ولم يرد له رأيٌ صرفيّ إلّا في رواية التخفيف بحذف الهمزة.

٤. حمل رواياته عن العرب وشعرائها في طيّاتها رأياً نحويّاً أو صرفيّاً له.

٥. اعتبار عيسى بن عمر من رواة اللغة العظام عن العرب وشعرائها سواءً في سند القواعد النحويّة أو الصرفيّة أو الخروج على القاعدة العامة.

٦. اشتراك عالمنا الجليل مع غيره من العلماء أحياناً في الرواية الواحدة عن العرب وشعرائها.

٧. انفراد عيسى بن عمر ببعض الآراء النحويّة؛ مثل صرفه لـ «أحيّ»، وإبداله «الأوّل» من واو الجماعة في قولهم: ادخلوا الأولُ فالأولُ.

٨. اعتماده على القياس في بعض آرائه النحويّة؛ مثل نصبه «مطر» المنادى في بيت الأحوص قياساً على نصب النكرة غير المقصودة؛ كذلك في نصبه الحال بعد النكرات المشابهة للمعرفة.

٩. بروز رأيه النحويّ أحياناً من خلال قراءته للقرآن الكريم أو من خلال رواية قراءة العرب لبعض الآيات.

١٠. عدم إيحاء مسائل النحو والصرف أو الروايات عن العرب وشعرائها في كتاب سيبويه المنسوبة لعيسى بن عمر بأنّ إمام كتب النحويين كان أساسه كتاب «الجامع» لعالمنا الجليل كما زعم بعضهم؛ نسبة لقلّتها وعدم بروزها في الأصول الرئيسة للنحو.

١١. احتواء كتاب سيبويه لبعض آراء عيسى بن عمر النحويّة والصرفيّة ورواياته عن العرب.

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. أخبار النحويين – أبو طاهر البزّار: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، تحقيق: مجدي فتحي السيّد، طبعة دار الصحابة للتراث، ط١، طنطا - ١٤١٠ه.
٣. أخبار النحويين البصريين، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م.
٥. الأصول في النحو، ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦. الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني: علي بن الحسين، تحقيق: د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين والأستاذ: بكر عباس، طبعة دار صادر، ط٣، ٢٠٠٨م.
٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العنصرية، ط١ بيروت - ١٤٢٤ه.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين – ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، ط١، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٣م.
٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
١٠. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.
١١. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم – التنوخي: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط٢، القاهرة - ١٩٩٢م.
١٢. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب – د. محمد المختار ولد أبّاه، طبعة دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت - ٢٠٠٨م.
١٣. توجيه اللمع، ابن الخبّاز: أحمد بن الحسين، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط٢، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٧م.
١٤. الجمل في النحو - الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،

ط٥ ا، ١٩٩٥م.
١٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ ه / ١٩٨٥م.
١٦. شرح ابن عقيل – ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة - ١٩٨٠م.
١٧. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ ه).
١٨. شرح تسهيل الفوائد – ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.
١٩. شرح التصريف، الثمانيني: أبو القاسم عمر بن ثابت، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٩م.
٢٠. شرح كتاب سيبويه، – السيرافي: الحسن بن عبد الله المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - ٢٠٠٨م.
٢١. شرح المفصل – ابن يعيش:: يعيش بن علي بن يعيش،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - ٢٠٠١م.
٢٢. طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة دار المدني – جدة.
٢٣. الكتاب -سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة - ١٩٨٨ م.
٢٤. المدارس النحوية – شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، طبعة دار المعارف.
٢٥. مشكل إعراب القرآن- أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥ه
٢٦. معاني القرآن، الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.
٢٧. معجم الأدباء - ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت - ١٩٩٣م.
٢٨. معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» - عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ ه - ١٩٨٨م.

٢٩. من تاريخ النحو العربي - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، طبعة مكتبة الفلاح.

٣٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار، ط٣، الزرقاء – الأردن - ١٩٨٥م.

٣١. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط١، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م.

٣٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٣٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر – بيروت.